في فصد فهل يستحب له ان يصلي العيد منفردا ويجوز للناس ان يتابعوه في الصلاة
دون الفطر لانه لا يجوز لهم ذلك فلو صلى اليوم الثاني هل يحرم مطلقا من غير
تعيين اداء او قضاء وهل يكون احرامه المأمور به اداء او قضاء وكيف الحكم
في ذلك افتونا مأجورين اجاب رضي الله عنه ان من راى الهلال
شوال وحده جاز بل وجب عليه الفطر ويندب اخفاؤه وفطر في دفع التهمة
وليس له ان يصلي العيد لدخول وقته بالنسبة اليه ولا يصلي غيره ممن لم
ير الهلال فان فعل كان متلاعبا ان علم وتعمد والا وقعت صلاته نفلا
مطلقا لعدم دخول وقت العيد بالنسبة الى غير رأيه من ثم حرم ولو علم من
وقع في قليه صدقه عدي رؤيتان بفطر والصلاة تابعة للفطر فاذا
لم يشهد بالهلال اصلا فاول شوال كون يوم عيد الناس في جميع الاحكام
وان شهد به وعدلت البينة قبل الزوال فظاهر او بعده بنت كون ذلك
اليوم يوم عيد الفطر فيجب الافطار ويصلي العيد وقضا الفوات وقتها
فان امكن الاجتماع في ذلك اليوم فالقضا فيه او لا مادة باداء الاولى بضيعة
والا فمن الغد او لمن بعد لبينة بعد الغروب بشرط كون الماضي في اول
شوال بالنسبة الى غير صلاة العيد وتوابعه كالفطر والتكبير اما صلاة العيد
وتوابعه فالعبرة بالنسبة اليها لا غيره فيكبر الناس ليلة العيد التكبير
المشروع ويفطرون الفطر اداء ويصلي العيد في الغد اداء اما من كان رأى الهلال
كالامام الذي فرضه المسائل فلا يندب اعادة العيد وان قلنا يندب اعادته
لان من شرط الاعادة كونها في الوقت والوقت خرج بالنسبة اليه وان كان
لم يخرج بالنسبة الى غيره كمن صلى الظهر في السفينة مثلا تعتد بها ان اعيدها
مع مصليه في وقت العصر باخبار والسكان يقع في وقت العصر اداء الا ان يفرق
بان وقت العصر انما صار وقتا للظهر بنية التاخير فيكون وقت العصر وقتا
للظهر خاصا لمن نوى التاخير وهنا صار اليوم الثاني من شوال وقتا للعيد
بحكم الشرع لا باختيار احد فيه فاشبه الوقت الاصلي في الوقت فعلى الاول
انما صلى بهم الامام الذي كان قد صلى العيد في اليوم الاول ينوي نفلا مطلقا

ولا يسن

ولا يسن له الجهر في الثاني بنوى صلاة العيد المعاد ويسن له الجهر
وهذا اقرب من الاول مراعاة للمصالح العامة لا سيما اذا كان الامام
نصب لذلك من ولي وان لم تتفق احكامه الا لضرورة والله اعلم كتاب
الحج مسئلة اذا في دخل مكة في غير اشهر الحج واعتمر مثلا في رمضان عمرة
متعددة ثم اعتمر في شوال او ذي القعدة ثم حج من عامه فهل يكون متمتعا حتى
يلزمه الدم بشرطه كما اقتضاه كلام الشيخين بل صرح كلام النووي ومن تبعه
انه ليس من حاضري المسجد الحرام ولا دم عليه لقول الآية دم التمتع منوط
بترك رجع الميقات وافقتم بعدها جماعة فان قلتم بعدم اللزوم فما
الفرق بينه وبين ما لو احرم افاقي بالعمرة وانما ثم قرن من عامه ان
المنقول لزوم دمين له او صحح لنا ذلك فان المسئلة واقعة اثابكم الله
الجنة اجاب رضي الله عنه قال الغزالي في الوجيز ما لفظه والافاقي
اذا جاوز الميقات غير مريد للنسك فلما دخل مكة اعتمر ثم خرج لم يكن متمتعا
اذ صار من الحاضرين اذ ليس لنا شرط قصد الاقامة اهـ وفي الروضة ما لفظه
ذكر الغزالي مسئلة وهي من مواضع التوقف ولم اجد لها لغيره بعد البحث
ثم ذكر هذه المسئلة وقال انما ذكرته من عنده اعتبار اشتراط الاقامة بنازعه
كلام الاصحاب وتعلم من نصه في الاملا وغيره القديم فانه ظاهر في اعتبار
الاقامة بل في اعتبار الاستيطان وفي النهاية والوسيط حكاية وجهين
في صورة ثاني هذه وهي انه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد نسكا
ولا دخول الحرم ثم بدا له بقرب مكة ان يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة
التمتع هل يلزمه الدم اخذ الوجهين لا يلزمه لانه حين بدا له كان على مسافة
الحاضرين واصحهما يلزمه لانه وجدت صورة التمتع وهو غير معدود من
الحاضرين فلت والمختار في الصورة التي ذكرها الغزالي ولا انه
متمتع وليس بحاضر يلزمه الدم والله اعلم اهـ لفظه ثم ناقض ذلك بعد
فقال الشرط السابع ان يحرم بالعمرة من الميقات فلو جاوزه مريد النسك
ثم احرم بها فالمنصوص انه ليس عليه دم التمتع لكن يلزمه دم الاساءة فاخذ